

تعلية رقم 02 لسنة 2023

المؤرخة في 20 جمادى الأولى الموافق لـ 04 ديسمبر 2023

المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالمؤسسات المالية.

إن رئيس خلية معالجة الإستعلام المالي،

- بمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، المعدل والمتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1443، الموافق لـ 4 جانفي سنة 2022، الذي يحدد مهام خلية معالجة الإستعلام المالي وتنظيمها وسيرها،
- وبعد مداولة مجلس خلية معالجة الإستعلام المالي،

يصدر التعلية الآتي نصها :

المادة 1 : تهدف هذه التعلية إلى تحديد الإلتزامات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب وتمويل إنتشار أسلحة الدمار الشامل المفروضة على المؤسسات المالية.

المادة 2 : يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعلية المعاني المخصصة لها أدناه :

الخاضعون : تشمل (المؤسسات المالية) وفقا للتعريف الوارد في المادة 4 من القانون 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل والمتمم، كل من : المصارف والمؤسسات المالية، مقنمي خدمات الدفع والمصالح المالية لبريد الجزائر و المؤسسات المالية المشابهة الأخرى، مكاتب الصرف والوسطاء المستقلين، الوسطاء في عملية البورصة، مانكي الحسابات، حافظي السندات، هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، بورصة الجزائر، المؤتمن المركزي (الجزائر للتسوية) ، شركات رسمال الإستثمار، مسيري منصات التمويل الإشتراكي، شركات التأمين وإعادة للتأمين، وسطاء التأمين (الوكيل العام، السمسار)، مؤسسات التخصصيم.

الزبون: الشخص الطبيعي أو المعنوي أو الذي يتعامل مع المؤسسة المالية.

الزبون العارض: الزبون الذي لا تربطه بالمؤسسة المالية علاقة عمل مستمرة.

علاقة العمل: العلاقة التي تنشأ ما بين الزبون وأي من المؤسسات المالية، وتتصل بأي من الأنشطة.

المستفيد الحقيقي: الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين في آخر المطاف:

1. يحوزون أو يراقبون الزبون، أو وكيل الزبون، أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة؛

2. الشخص الطبيعي الذي تتم لصالحه عملية أو تعقد لصالحه علاقة عمل؛

3. الأشخاص الذين يمارسون، في آخر المطاف، رقابة فعلية على الشخص المعنوي.

الشخص المعرض سياسياً: كل جزائري، أجنبي، منتخب أو معين، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف عليا تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية، وكذا كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين يمارسون أو مارسوا وظائف مهمة لدى أو لصالح منظمة دولية.

المجموعة المالية: مجموعة تتألف من شركة أم أو أي نوع آخر من الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون حصص السيطرة ويقومون بتنسيق الوظائف مع باقي المجموعة لتطبيق أو تنفيذ الرقابة على المجموعة بموجب المبادئ الأساسية جنبا إلى جنب مع الفروع و/أو الشركات التابعة التي تخضع لسياسات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة.

المادة 3: يجب على الخاضعين، الالتزام باليقظة، ويتعين عليهم، بهذه الصفة، وضع قيد التنفيذ برنامجا مكتوبا من أجل الوقاية والكشف ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأن تأخذ في الاعتبار البعد التجاري والمخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل على وجه الخصوص:

- السياسات،

- الإجراءات،

- الرقابة الداخلية.

الفصل الأول - النهج القائم على المخاطر

المادة 4: يجب على الخاضعين اتخاذ ما يلي:

(أ) إجراء تقييم لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحديد تلك المخاطر وتقييمها وفهمها، بما يتوافق مع طبيعة المؤسسة وحجمها وكذلك حجم أنشطتها، على أن يتضمن هذا التقييم:

- إدراج أو تضمين معلومات أو نتائج أي تقييم للمخاطر تم إجراؤه من قبل الدولة؛
- تحديد وتقييم وفهم مخاطر العملاء، الدول أو المناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات والعمليات وقنوات التسليم أو قنوات تقديم الخدمات؛
- النظر في جميع عوامل الخطر ذات الصلة قبل تحديد المستوى العام للمخاطر، والمستوى المناسب ونوع التدابير التي سيتم تطبيقها للتخفيف من هذه المخاطر.

- (ب) تحديث عمليات التقييم بشكل دوري وعند الحاجة؛
 (ج) توثيق عمليات تقييم المخاطر الذي تجريها وتحديثاتها، والاحتفاظ بها؛
 (د) وضع آلية ملائمة لإبلاغ هيئة الإشراف والرقابة والسلطات المختصة بنتائج عمليات التقييم حال الانتهاء منها أو عند الطلب؛
 (هـ) تعميم وشرح نتائج تقييم المخاطر على كافة الموظفين.

المادة 5 : يجب أن يتم تحليل وتقييم المخاطر، موضوع المادة 4 أعلاه من هذه التعليم، على فترات منتظمة ومناسبة، وأن تكون متوافقة مع طبيعة المؤسسة وحجمها وكذلك حجم أنشطتها.
 كما يلتزم المؤسسات الخاضعة أيضاً أن تثبت لجهة الإشراف والرقابة والسلطات المختصة أن التدابير المتخذة لتحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تسمح بما يلي:

- (أ) تقييم ملف مخاطر العلاقة التجارية مع كل زبون؛
 (ب) تحديد التغييرات في مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تمثلها المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة من خلال تطبيق تقنيات جديدة على خدماتها؛
 (ج) تحديد الهدف والطبيعة المقصودة لعلاقة التعامل مع كل زبون؛
 (د) التحديد والتعرف على أي تغيير يتعلق بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

المادة 6 : يلتزم الخاضعون للقيام بما يلي:

- (أ) تحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتطوير خدمات ومنتجات جديدة وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك الوسائل الجديدة لتقديم الخدمات، وتلك التي تنشأ عن استخدام تقنيات جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والموجودة سابقاً؛
 (ب) إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق المنتجات أو الممارسات أو التقنيات أو استخدامها؛
 (ج) اتخاذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وخفضها، بالإضافة إلى المخاطر المحددة المتعلقة بالعلاقات التجارية والمعاملات التي لا تنطوي على الوجود المادي للأطراف.

المادة 7 : يجب على الخاضعين القيام بما يلي :

- (أ) وضع سياسات وضوابط وإجراءات معتمدة من قبل الإدارة العليا تمكنها من إدارة وخفض المخاطر التي تم تحديدها (وفقاً لتقييمها أو وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر)، والإشراف عليها وتعزيزها إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛
 (ب) اتخاذ تدابير معززة لإدارة المخاطر وخفضها عند تحديد مخاطر مرتفعة؛
 (ج) اتخاذ تدابير مبسطة لإدارة المخاطر وخفضها عند تحديد مخاطر منخفضة؛
 (د) التأكد باستمرار من الالتزام بهذه الإجراءات وتحديثها بانتظام؛
 (هـ) مراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها إذا لزم الأمر.

الفصل الثاني - التزامات العناية الواجبة تجاه الزبائن

المادة 8 : يجب ان تأخذ المعايير المتعلقة 'بمعرفة العملاء' بعين الاعتبار العناصر الأساسية لتقييم المخاطر وإجراءات الرقابة، لاسيما:

- (أ) سياسة قبول الزبائن الجدد؛
- (ب) تحديد هوية الزبائن، المستفيد الحقيقي ومرافقة الحركات والعمليات؛
- (ج) رقابة مستمرة على كل الزبائن.

مع وحيوب الموافقة على الإجراءات المشار إليها أعلاه من قبل الإدارة العليا.
كما يجب على الخاضعين:

- إجراء فحص دقيق للمعاملات التي تم إجراؤها ملوالم مدة علاقة التعامل هذه، من أجل للتأكد من أنها تتفق مع المعرفة التي لديهم عن زبائنهم والأنشطة التجارية وملف مخاطر هؤلاء الزبائن، بما في ذلك مصدر الأموال عند الحاجة لذلك؛
- والتأكد من أن المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء ممارسة واجب العناية تظل محدثة ومتوافقة معها، يتضمن ذلك مراجعة العناصر الموجودة، خاصة بالنسبة لفئات الزبائن عالية المخاطر.

فيما يتعلق بالزبائن الموجودين وقت دخول هذه الأحكام الجديدة حيز التنفيذ، يتعين على الخاضعين تطبيق إجراءات العناية الواجبة وفقاً لأهمية المخاطر التي يمثلونها ويجب عليهم تنفيذ تدابير العناية الواجبة المتعلقة بهذه العلاقات القائمة في الوقت المناسب، مع الأخذ في الاعتبار وجود تدابير العناية الواجبة السابقة للزبائن، في وقت تنفيذها، وأهمية المعلومات التي تم الحصول عليها.

المادة 9 : يجب على الخاضعين، كل فيما يخصه، إتخاذ تدابير العناية الواجبة المنصوص عليها في هذا الفصل، عندما:

- (أ) يقيمون علاقات أعمال؛

- (ب) يقومون بإجراء معاملة عرضية أعلى من مليوني دينار جزائري أو ما يعادلها من العملات المتداولة قانوناً، بما في ذلك في الحالات التي يتم فيها تنفيذ المعاملة في عملية واحدة أو عدة عمليات يبدو أن هناك رابطاً بينها؛
- (ج) يقومون بإجراء معاملة عرضية في شكل تحويل إلكتروني يتعدى 150 ألف دينار جزائري أو ما يعادلها من العملات المتداولة قانوناً، أو عدة معاملات تبدو مرتبطة ويتجاوز إجمالي مبلغها الحد المحدد؛
- (د) وجود اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو انتشار أسلحة النمار الشامل، بغض النظر عن الحد الأدنى المنصوص عليه في الأنظمة؛
- (هـ) وجود شك لدى الخاضعين في صحة أو ملاءمة بيانات تعريف الزبون التي تم الحصول عليها مسبقاً.

المادة 10 : يجب على الخاضعين اتخاذ إجراءات التعرف على هوية الزبائن سواء كانوا دائمين أم عارضين، محلين أم أجانب، وذلك من خلال الحصول على المعلومات التالية :

(أ) إذا كان الزبون عميل شخصاً طبيعياً :

- يتم للتأكد من هوية الشخص الطبيعي عن طريق الوثائق (خاصة المستندات الأصلية سارية الصلاحية التي تتضمن صورة وتمثل في بطاقة التعريف الوطنية، رخصة سباق، جواز سفر للأجانب)، وبالحد الأدنى إسم ولقب العميل، وجنسيته، وتاريخ ومكان الولادة، وعنوانه الدائم، ورقم بطاقة الهوية أو رقم جواز السفر للشخص الأجنبي، ومكان وتاريخ الإصدار، واسم الأم، والحالة الاجتماعية، واسم الزوجة؛
- معلومات النشاط الاقتصادي للعميل، ويتمثل بطبيعة عمل أو نشاط العميل ومصادر دخله، وعنوان العمل، واسم صاحب العمل أو الجهة المشغلة، وقيمة الدخل الشهري؛
- المعلومات المتعلقة بعنوان الإقامة الفعلية أو السكن الحالي؛
- معلومات الاتصال بالزبون، ويتمثل في رقم هاتف الزبون والبريد الإلكتروني؛
- أي معلومات أخرى ترى المؤسسات المالية ضرورة للحصول عليها وفقاً لطبيعة ودرجة المخاطر.

(ب) إذا كان الزبون شخصاً معنوياً، بما في ذلك أي نوع من المنظمات غير الهادفة للربح، يجب على الخاضعين :

- 1- فهم طبيعة الشخص المعنوي وأنشطته بالإضافة إلى هيكل ملكيته وهيكله الرقابي؛
- 2- تحديد والتحقق من هوية الشخص المعنوي من خلال الحصول على المعلومات المطلوبة على وجه الخصوص عن طريق :
 - تقديم نسخة أصلية من قانونه الأساسي وأي وثيقة تثبت أنه مسجل أو معتمد قانوناً وأن له وجوداً حقيقياً وعنواناً حقيقياً وقت تحديد هويته؛
 - يتم التحقق من العنوان من خلال تقديم مستند رسمي بإقامة النزيل؛
 - الصلاحيات التي تحكم وتلزم الشخص المعنوي وكذلك أسماء الأشخاص المعنويين الذين يشغلون وظائف التسيير.
- 3- تحديد المستفيدين الحقيقيين من الزبائن واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من هوية هؤلاء الأشخاص باستخدام المعلومات أو البيانات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مصدر موثوق، بحيث يكون لديهم تأكيد بأنهم يعرفون من هو المستفيد الحقيقي؛
- 4- بالنسبة للوكلاء والوسطاء الذين يعملون لحساب الغير وأي شخص آخر يدعي التصرف نيابة عن الزبون، يجب على الخاضعين، زيادة على الوثائق المنصوص عليها أعلاه، التحقق من الصلاحيات الممنوحة لهم.

كما يجب الاحتفاظ بنسخة من كل وثيقة تثبت الهوية والوكالة والعنوان.

لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقوم الخاضعون بفتح أو الاحتفاظ بحسابات مجهولة الاسم أو مرقمة أو حسابات تحت أسماء وهمية، أو التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية أو الأشخاص الذين يحملون أسماء صورية أو وهمية، أو مصارف صورية.

المادة 11 : عندما تبدو مخاطر تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب منخفضة وكان ذلك ضرورياً لعدم مقاطعة الممارسة العادية للنشاط، يجب التحقق من هوية الزبون والمستفيد الحقيقي قبل أو أثناء إنشاء علاقة تعامل، أو تنفيذ المعاملات في حالة الزبائن العرضيين، يجوز للمؤسسات الملتزمة إكمال التحقق بعد إنشاء علاقة التعامل، بشرط :

- أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن بشكل معقول؛
- أن يكون ضرورياً حتى لا يعرقل سير العمل العادي؛
- إدارة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبشكل فعال.

يتوجب على الخاضعين اعتماد إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالظروف التي يمكن فيها للعميل الاستفادة من علاقة العمل قبل عملية التحقق، ويجب أن تشمل هذه العملية مجموعة من الإجراءات :

- تحديد قيود أو سقف أو وضع ضوابط على عدد وأنواع و/أو كمية المعاملات أو العمليات التي يمكن القيام بها؛
- رصد العمليات الكبيرة أو المعقدة التي تتجاوز المحددات المتوقعة لهذا النوع من العلاقة.

و يحظر تأجيل إتمام عملية التحقق في الحالات الآتية :

- وجود مؤشرات لمخاطر مرتفعة؛
- عندما يكون هناك اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب؛
- عندما يتعلق الأمر بمعلومات هوية العميل الأساسية والمتمثلة بمعلومات بطاقة الهوية أو جواز السفر، أو مستندات ووثائق الهوية المتعلقة بالشخص المعنوي.

المادة 12 : يتعين على الخاضعين إتخاذ الإجراءات المعقولة وفقاً لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تنشأ عن الزبون وعلاقة العمل، لتحديد المستفيدين الحقيقيين، وتحديد إذا كان المستفيد الحقيقي من الأشخاص المعرضين مناسباً بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، والتأكد من هوياتهم من خلال ما يلي :

(أ) تحديد ما إذا كان الزبون يتصرف بالأصالة عن نفسه ولمصلحته، وإن كان كذلك، يجب توقيعه على تصريح يفيد بأنه المستفيد الحقيقي من علاقة العمل؛

(ب) في حال لم يكن الزبون يتصرف بالأصالة عن نفسه ولمصلحته أو عند وجود شكوك لدى الخاضعين حول صحة تصريح الزبون، يجب تحديد الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين المستفيدين أو المسيطرين على علاقة العمل بشكل فعلي ونهائي، أو الذين يتم إجراء التعامل لمصلحتهم أو نيابة عنهم، أو الذين يسيطرون بشكل نهائي وفعال على حسابات الزبون، وتحديد المسفة التي يتصرف بها الزبون بالنيابة عن المستفيد الحقيقي.

(ج) تطبيق إجراءات التعرف والتحقق من هوية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذه التعليمات على المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين الذين تم تحديدهم بموجب أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، وذلك بما يقع الخاضعين بأنهم تعرفوا على المستفيد الحقيقي.

المادة 13: يحدد المستفيد الحقيقي أو المستفيدون الحقيقيون من الشخص الاعتباري و تتخذ التدابير اللازمة للتحقق من هويتهم على النحو الآتي :

(أ) الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يسكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة تساوي أو تفوق 20% من رأس المال أو من حقوق التصويت؛

(ب) في حالة عدم التأكد من هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين أو عدم التوصل لتحديد هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين بعد تطبيق المعيار (1). يكون المستفيد الحقيقي، الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون رقابة أو سيطرة فعلية أو قانونية بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة على أجهزة التصرف أو الإدارة أو التسيير أو على الجمعية العامة أو على سير عمل الشخص المعنوي، وذلك من خلال تحديد محتوى القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بفضل حقوق التصويت التي ينصرف فيها، أو من خلال تمتعه بوصفه شريكاً أو مساهماً بصلاحيات تعيين أو عزل أغلبية أعضاء أجهزة الإدارة أو التسيير أو الرقابة في الشركة أو غير ذلك من أدوات الرقابة أو السيطرة؛

(ج) في حالة عدم التوصل لمعرفة المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين وفق المعيارين (1) و (2) يكون المستفيد الحقيقي، الشخص الطبيعي الذي له صفة التمثيل القانوني للشركة وفقاً للتشريع الساري المفعول.

المادة 14 : للتأكد من أن البيانات التي يحتفظون بها عن الزبائن محدثة، يجب على المؤسسات الخاضعة للقيام بتحديثها سنوياً، حسب:

(أ) أهمية المخاطر التي يمثلها الزبون؛

(ب) عند إجراء سقفة كبيرة لا تتوافق مع معرفة الزبون، وأنشطته التجارية وملف تعريف المخاطر الخاص به؛

(ج) بمناسبة إجراء تعديل جوهري على معايير التوثيق على الزبائن أو حدوث تغيير كبير في طريقة إدارة الحساب وكذلك في الحالتين 4 و 5 المنصوص عليهما في المادة 9 من هذه التعليمات.

غير أنه، إذا تبين لمؤسسة خاضعة في وقت ما أن المعلومات المتوفرة لديهم بخصوص زبون غير كافية يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول في أقرب الآجال على جميع المعلومات المفيدة.

المادة 15: يجوز للمؤسسات الخاضعة لتطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة فيما يتعلق ببعض الزبائن بشرط تحديد وتقييم المخاطر الأقل وأن يكون هذا التقييم متسقاً مع تقييم المخاطر الوطني والقطاعي وتقييماتها الخاصة. وينبغي أن تكون تدابيرها متناسبة مع عوامل الخطر الأقل.

وتتكون التدابير المبسطة على وجه الخصوص مما يلي:

(أ) التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة العمل؛

(ب) تقليل وتيرة تحديثات عناصر تحديد هوية العميل؛

(ج) وتخفيض شدة المراقبة المستمرة وعصق فحص العمليات على أساس حد معقول.

إن تدابير اليفظة المبسطة غير مقبولة عندما يكون هناك اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو في حالات محددة ذات مخاطر أعلى.

المادة 16 : يجب على شركات التأمين و إعادة التأمين، و الوسيطاء (الوكيل العام، السمسار) اتخاذ الإجراءات التالية، إضافة إلى إجراءات العناية المطلوبة بالنسبة للعملاء والمستفيدين الحقيقيين، وفقاً لأحكام هذا الفصل:

(أ) اتخاذ إجراءات العناية الواجبة على المستفيدين من وثائق التأمين على الحياة وغيرها من المنتجات التأمينية الإستثمارية، بمجرد تحديد أو تسمية هؤلاء المستفيدين:

1. الحصول على اسم الشخص بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين تحديداً بالإسم؛
2. الحصول على معلومات كافية عن المستفيدين الذين تم تسميتهم من خلال صفات أو فئات (كالزوج أو الأبناء لحظة حدوث الحدث المؤمن عليه) أو عبر وسائل أخرى كالوصية، بحيث تقتنع شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسيطاء (الوكيل العام، السمسار) بأنهم سيكونون قادرين على تحديد هوية المستفيد لحظة صرف التعويض؛
3. التحقق من هوية المستفيدين المنصوص عليهم في الفقرة 1 من هذه المادة لحظة صرف التعويض.

(ب) اعتبار المستفيد من وثيقة التأمين على الحياة كعامل خطر مرتبط عند تحديد قابلية تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة. وعند توصل شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسيطاء (الوكيل العام، السمسار) إلى اعتبار المستفيد من التأمين من الأشخاص المعنوية مثلاً لمخاطر مرتفعة، يجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة وفقاً لأحكام هذه التعليمات، وبما يشمل اتخاذ الإجراءات المعقولة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي من وثيقة التأمين والتحقق منها لحظة صرف التعويض.

ويتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسيطاء (الوكيل العام، السمسار) وضع واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد فيما إذا كان الشخص المعرض سياسياً للمخاطر مستفيداً أو مستفيداً حقيقياً من وثيقة التأمين على الحياة، وإذا ما تحقق ذلك يتوجب عليهم القيام بالآتي :

- إبلاغ الإدارة العليا قبل نفع تعويضات من عائدات التأمين على الحياة وإجراء الفحص الدقيق لعلاقة العمل؛
- النظر في إرسال إخطار بالتهمة لخلية معالجة الإستعلام المالي.

المادة 17: إن الخاضعين ملزمين بأن يكون لديهم نظام مناسب لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو الزبون الحالي أو المستفيد الحقيقي هو شخص معرض سياسياً كما هو محدد في القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق ل 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل والمتمم المذكور أعلاه، وأن تتخذ جميع التدابير المعقولة لتحديد مصدر الثروة والأموال وضمان مراقبة معززة ودائمة لعلاقة العمل.

كما يجب عليهم الحصول على ترخيص من الإدارة العليا قبل الدخول في علاقة مع أي عميل جديد، شخص معرض سياسياً، وتطبيق المتطلبات على أفراد عائلة الشخص المعرض سياسياً وعلى الأشخاص المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً، المنصوص عليها في هذه المادة.

ويعتبر الشخص المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص المذكورين أعلاه هو أي شخص طبيعي معروف أن لديه علاقات عمل وثيقة معهم.

الفصل الثالث - حفظ الوثائق

المادة 18: على الخاضعين أن يحفظوا ويستجيبوا بسرعة لطلبات السلطات المختصة وأن يتيحوا لهم :

- الوثائق التي تم الحصول عليها كجزء من إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ودفاتر الحسابات والمراسلات التجارية، بالإضافة إلى نتائج أي تحليل تم إجراؤه خلال فترة خمس (5) سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقة التعامل أو تاريخ المعاملة العرضية؛
 - جميع الوثائق والسجلات المتعلقة بالعمليات المحلية والدولية التي تم إجراؤها، خلال فترة خمس (5) سنوات على الأقل بعد تنفيذ العملية.
- يجب أن تكون هذه الوثائق كافية للسماح بإعادة بناء المعاملات الفردية، من أجل توفير الأدلة إذا لزم الأمر في إطار المتابعات الجزائية.

الفصل الرابع - المصارف المراسلة

المادة 19 : تلتزم المصارف المراسلة بما يلي :

- أ) يجب على المؤسسة المالية المراسلة بالنسبة لعلاقات المراسلة المصرفية التي تتم عبر الحدود:
 - جمع معلومات كافية حول مراسليهم المصرفيين لفهم طبيعة نشاطهم بشكل كامل وللتقييم على أساس المعلومات المتاحة للجمهور، حول سمعتهم وجودة الرقابة التي يخضعون لها، والتي تشمل على وجه الخصوص معرفة ما إذا كان المراسل موضوع تحقيق أو إجراءات من قبل سلطة رقابية فيما يتعلق بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب؛
 - التأكد من أن قرار إنشاء علاقة تعامل مع المصارف المراسلة تم اتخاذه من قبل الإدارة العليا؛
 - تقييم الضوابط التي وضعها المراسل في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ب) الفهم الواضح للمسؤوليات الخاصة بكل مؤسسة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ج) النص في اتفاقية المصارف المراسلة أو تبادل المعلومات بناء على طلب المؤسسة الخاضعة؛
- د) تطبيق أحكام لفقرة 1 المذكورة أعلاه من هذه المادة على العلاقات الأخرى المشابهة لعلاقة المراسلة المصرفية، كالعلاقات المشابهة التي تنشأ لعمليات الأوراق المالية أو تحويل الأموال، سواء لصالح مؤسسة مالية عبر الحدود بصفتها الرئيسية أو لصالح عملائها؛
- هـ) فيما يتعلق بالحسابات المراسلة، يجب أن تتأكد المؤسسات الخاضعة من أن المراسل :

- طبق تدابير العناية الواجبة لعملائه الذين لديهم دخول مباشر إلى حسابات البنك المرسل؛
- قادر على تقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بذلك، بناءً على طلب البنك المرسل؛
- يحظر على المؤسسات الخاضعة لإقامة أو مباشرة علاقة مراسلة بنكية مع مصارف وهمية، كما يجب أن تكون هذه المؤسسات الخاضعة ملزمة بضمان عدم سماح المصارف المرسله باستخدام المصارف الوهمية لحساباتها؛
- كما يمنع عليها الدخول في علاقة أو الحفاظ على علاقة مراسلة مصرفية مع بنك أو شركة تقوم بأنشطة مماثلة، تأسست في دولة لا يكون لهذه المؤسسة فيها وجود مادي فعلي يسمح لها بتنفيذ الأنشطة الإدارية والسيبرية هناك، إذا كانت لا ترتبط بمؤسسة أو مجموعة منظمة.

الفصل الخامس - إخطار بالشبهة

- المادة 20 :** يلتزم الخاضعون بواجب الإخطار بالشبهة في الشكل التنظيمي المحدد وعليهم أن يطالبوا بوصول الاستلام.
- يتعين على الخاضعين تأجيل تنفيذ كل عملية تتعلق بأموال تبدو أنها متأتية من مخالفة أو يشبه أنها موجهة لتبييض الأموال و/أو المرتبطة بتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.
- يتعين الإخطار بالشبهة بمجرد وجودها، حتى ولو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها.
- يجب الإبلاغ عن كل عنصر من شأنه تعديل التقييم الذي أجراه الخاضعين أثناء الإخطار بالشبهة وعن كل معلومة تؤدي إلى تأكيد الشبهة أو تغييرها دون تأخير إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.
- ايضا يجب على الخاضعين التقيد بالتدابير التحفظية المنصوص عليها في المادة 18 من القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم، كما يجب السهر على تطبيقها.
- المادة 21 :** الإخطار بالشبهة موجه حصريا لخلية معالجة الاستعلام المالي. ويندرج كل من الإخطار بالشبهة وتبعاته، أو المعلومات المتعلقة به والتي يرسلها الخاضعين إلى الخلية، في إطار السر المهني ولا يمكن أن يطلع عليها للزبون أو المستفيد من العمليات.
- يُطلب من الخاضعين إرسال معلومات إضافية تتعلق بالاشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب بناءً على طلب من خلية معالجة الاستعلام المالي خلال الأجل الذي تحدده الخلية.
- يُطلب من الخاضعين أيضًا الرد وبسرعة على أي طلب آخر للحصول على معلومات وارد من خلية معالجة الاستعلام المالي حتى ولو يرتبط بأي إخطار بالشبهة.

المادة 22 : إذا لم يتمكن الخاضعين من الامتثال للالتزامات المتعلقة بتدابير العناية الواجبة، فيتعين عليهم:

- عدم فتح الحساب أو بدء علاقات العمل أو تنفيذ العمليات؛
- إنهاء علاقة العمل بالنسبة للزبائن الحاليين؛
- النظر في إرسال إخطارات بالشبهة إلى الخلية بشأن العمليات أو الأنشطة المشبوهة الخاصة بالزبون.

المادة 23 : في حال إشتباه الخاضعين في أن عملية ما تتعلق بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، واعتقدوا بشكل معقول أنهم سيقومون بتثبيته للعميل أثناء مواصلة تطبيق إجراءات العناية الواجبة، يجب عليهم الإمتناع عن تنفيذ هذا الإجراء وإرسال إخطار بالشبهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

الفصل السادس - البلدان ذات المخاطر العالية

المادة 24 : يجب على الخاضعين تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة لتتالية على علاقات العمل والمعاملات المالية التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، بما في ذلك المؤسسات المالية من الدول التي تحددها وتعممها خلية معالجة الاستعلام المالي، سواء كان ذلك بناء على ما تحدده مجموعة العمل المالي أو بناء على ما ترتبه الخلية بشكل مستقل:

- أ) إجراءات العناية الواجبة المعززة المنصوص عليها في هذه التعليمات؛
- ب) أي تدابير أو إجراءات معززة إضافية يتم تعميمها من الخلية؛
- ج) أي إجراءات أخرى معززة لها تأثير معادل في تخفيف المخاطر.

كما يجب على الخاضعين تطبيق التدابير التي يتم تعميمها من الخلية فيما يتعلق بالإجراءات المضادة الخاصة بالدول عالية المخاطر.

الفصل السابع - المعلومات والتكوين / الرقابة الداخلية

المادة 25 : على الخاضعين وضع وتنفيذ برامج للوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة بعد النشاط التجاري والمخاطر الناجمة عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل السياسات، وإجراءات الرقابة الداخلية التالية:

- تعيين على الأقل إطارا ساميا على مستوى الإدارة، مسؤولا على المطابقة في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويكلف بالسهر على احترام الرقابة، السياسات والإجراءات في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبعد هذا الشخص أيضا المرسل الرئيسي لخلية معالجة الاستعلام المالي والهيئات المختصة الأخرى؛
- تمكين مسؤول المطابقة من العمل باستقلالية، وبما يكفل مزية المعلومات التي ترد إليه أو المحالة منه وفقا أحكام القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم وهذه التعليمات، وتمكينه من الإطلاع على السجلات والبيانات التي تلزم لقيامه بأعمال الفحص ومراجعة النظم والإجراءات التي تضعها المؤسسة المالية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- وظيفة تدقيق مستقلة لتقييم النظام؛
- إجراءات الاختيار التي تضمن وجود معايير كفاءة عالية عند تعيين الموظفين؛
- برنامج تكوين دائم للمستخدمين يضمن الإلمام بنظام الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب أن يتكيف الجدول الزمني ومحتوى التكوين مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسة.

المادة 26 : يجب على الخاضعين أن يتأكدوا من إبلاغ هذه الإجراءات إلى جميع المستخدمين و بأنها تسمح لكل عون أن يبلغ عن كل عملية مشبوهة إلى المسؤول على المطابقة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

المادة 27 : يندرج برنامج الوقاية واكتشاف و مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تنص عليه المادة 3 من هذا التعليم، ضمن جهاز الرقابة الداخلية للخاضعين.

الفصل الثامن - المجموعة والفروع التابعة

المادة 28 : يجب على المؤسسات الخاضعة التي تنتمي إلى مجموعة مالية أن تضع، على مستوى المجموعة، برامج مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تنطبق وتتاسب جميع الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها. بالإضافة إلى التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع أعلاه، تشمل هذه البرامج أيضًا :

- السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة العليا، الخاصة بتبادل المعلومات المطلوبة للعناية الواجبة تجاه الزبائن وإدارة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالزبائن والحسابات والعمليات الواردة من الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها، ووظائف المطابقة والتدقيق ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة. - يجب أن تتضمن هذه المعلومات بيانات وتحليلات للمعاملات أو الأنشطة التي تبدو غير عادية.
- وبالمثل، عندما تكون ذات صلة ومناسبة لإدارة المخاطر، يجب أن تتلقى الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها أيضًا هذه المعلومات من وظائف المطابقة للمجموعة؛
- ضمانات مرضية من حيث السرية واستخدام المعلومات المتبادلة، بما في ذلك ضمانات لعدم التتبع.

المادة 29 : عندما لا تسمح الدولة المضيفة بالتنفيذ المناسب لتدابير الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، المعدل والمتمم و هذه التعليم، يجب على المؤسسات الخاضعة التأكد من أن الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها، تطبيق تدابير إضافية مناسبة من أجل إدارة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبشكل مناسب، وإعلام سلطات الضبط و/أو الرقابة و/أو الإشراف في بلد المنشأ بذلك.

يجوز الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها للمؤسسات الخاضعة، المنشأة في الخارج تطبيق تدابير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في بلد المنشأ عندما تميزها أكثر تقييدًا، بالقدر الذي تسمح به قوانين ولوائح الدولة المضيفة.

الفصل التاسع - تنفيذ قرارات مجلس الأمن

المادة 30 : يتعين على الخاضعين:

- التنفيذ الفوري للقرارات الصادرة عن لجان تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما تجميد الممتلكات ومنع الدخول في علاقات عمل أو تنفيذ عمليات؛
- تهيئة الأنظمة الإلكترونية اللازمة لضمان تنفيذ القرارات الأممية المذكورة أعلاه.

الفصل العاشر - العقوبات

المادة 31: يعاقب على عدم الامتثال لأحكام القانون 05-01 المذكور أعلاه، والنصوص المتخذة لتطبيقه لاسيما هذه التعليمات بالعقوبات المقررة في القوانين السارية المفعول.

رئيس خلية معالجة الاستعلام المالي

محمد سعودية

Instruction n°02 de l'année 2023,
du 20 Joumada El-Oula, correspondant au 4 décembre 2023 relative aux
obligations des institutions financières en matière de lutte contre le blanchiment
d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des
armes de destruction massive.

Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

- Vu la loi n°05-01 du 27 Dhou el Hidjah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée,
- Conformément au décret exécutif n°22-36 du premier Joumada Ethania 1443 correspondant au 4 janvier 2022, portant les missions, l'organisation et le fonctionnement de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,
- Après délibération du Conseil de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

Emet l'instruction dont la teneur suit :

Article 1^{er} : Cette instruction vise à définir les obligations liées à la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive imposées aux institutions financières.

Article 2 : Les termes et expressions contenus dans cette instruction ont les significations qui leurs sont attribuées ci-dessous :

Les Assujettis : « Etablissements financiers », selon la définition contenue dans l'article 4 de la loi n°05-01 du 27 Dhou El Hidjah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, comprennent : les banques et établissements financiers, les prestataires de services de paiement, les services financiers d'Algérie Poste, et les autres institutions financières similaires, bureaux de change et les courtiers indépendants, les intermédiaires en opérations de bourse, teneurs de comptes, conservateurs de titres, organismes collectifs de placement en biens meubles, la Bourse d'Algérie, le dépositaire central (Algérie Clearing), les sociétés de capital investissement, les gestionnaires de plateformes de financement participatif, les compagnies d'assurance et de réassurance, les courtiers d'assurance (l'agent général, le broker), les établissements d'affacturage.

Client : La personne physique ou morale ou qui traite avec l'institution financière.

Client occasionnel : Le client qui n'est pas lié à l'institution financière par une relation d'affaire continue.

Relation d'affaire : La relation qui s'établit entre le Client et toute institution financière, liée à toute activité.

Le bénéficiaire effectif : La ou les personnes physiques qui, in fine :

1. Détiennent ou contrôlent le client, l'agent du client ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie ;
2. La personne physique pour laquelle une transaction est réalisée ou pour laquelle une relation d'affaire est conclue ;
3. Des personnes qui, ultimement, exercent un contrôle effectif sur la personne morale.

La Personne Politiquement Exposée : Tout Algérien, étranger, élu ou nommé, qui a exercé ou exercé en Algérie ou à l'étranger de hautes fonctions législatives, exécutives, administratives ou judiciaires, ainsi que les hauts responsables des partis politiques, et les personnes qui exercent ou ont exercé des fonctions importantes au sein ou pour le compte d'une organisation internationale.

Le Groupe financier : Un groupe constitué d'une société mère ou d'un autre type de personnes morales qui détiennent des actions majoritaires et coordonnent leurs fonctions avec le reste du groupe pour appliquer ou mettre en œuvre un contrôle sur le groupe en vertu des principes fondamentaux, conjointement avec les succursales et/ou les filiales soumises à des politiques et procédures de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme au niveau du groupe.

Article 3 : Les assujettis doivent se conformer au devoir de vigilance et, à ce titre, ils doivent mettre en œuvre un programme écrit de prévention, de détection et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Et prendre en compte la dimension commerciale et les risques associés au blanchiment d'argent et au financement du terrorisme, qui comprennent notamment :

- Les politiques,
- Les procédures,
- La contrôle interne.

Les Assujettis : « Etablissements financiers », selon la définition contenue dans l'article 4 de la loi n°05-01 du 27 Dhou El Hidjah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, comprennent : les banques et établissements financiers, les prestataires de services de paiement, les services financiers d'Algérie Poste, et les autres institutions financières similaires, bureaux de change et les courtiers indépendants, les intermédiaires en opérations de bourse, teneurs de comptes, conservateurs de titres, organismes collectifs de placement en biens meubles, la Bourse d'Algérie, le dépositaire central (Algérie Clearing), les sociétés de capital investissement, les gestionnaires de plateformes de financement participatif, les compagnies d'assurance et de réassurance, les courtiers d'assurance (l'agent général, le broker), les établissements d'affacturage.

Client : La personne physique ou morale ou qui traite avec l'institution financière.

Client occasionnel : Le client qui n'est pas lié à l'institution financière par une relation d'affaire continue.

Relation d'affaire : La relation qui s'établit entre le Client et toute institution financière, liée à toute activité.

Le bénéficiaire effectif : La ou les personnes physiques qui, in fine :

1. Détiennent ou contrôlent le client, l'agent du client ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie ;
2. La personne physique pour laquelle une transaction est réalisée ou pour laquelle une relation d'affaire est conclue ;
3. Des personnes qui, ultimement, exercent un contrôle effectif sur la personne morale.

La Personne Politiquement Exposée : Tout Algérien, étranger, élu ou nommé, qui a exercé ou exercé en Algérie ou à l'étranger de hautes fonctions législatives, exécutives, administratives ou judiciaires, ainsi que les hauts responsables des partis politiques, et les personnes qui exercent ou ont exercé des fonctions importantes au sein ou pour le compte d'une organisation internationale.

Le Groupe financier : Un groupe constitué d'une société mère ou d'un autre type de personnes morales qui détiennent des actions majoritaires et coordonnent leurs fonctions avec le reste du groupe pour appliquer ou mettre en œuvre un contrôle sur le groupe en vertu des principes fondamentaux, conjointement avec les succursales et/ou les filiales soumises à des politiques et procédures de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme au niveau du groupe.

Article 3 : Les assujettis doivent se conformer au devoir de vigilance et, à ce titre, ils doivent mettre en œuvre un programme écrit de prévention, de détection et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Et prendre en compte la dimension commerciale et les risques associés au blanchiment d'argent et au financement du terrorisme, qui comprennent notamment :

- Les politiques,
- Les procédures,
- La contrôle interne.

Chapitre 1 - Approche basée sur les risques

Article 4 : Les assujettis sont tenus de prendre les mesures suivantes :

- a) Effectuer une évaluation des risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme en identifiant, en évaluant et en comprenant ces risques, en fonction de la nature de l'établissement et de sa taille, ainsi que l'étendue de ses activités, cette évaluation doit comprendre :
 - Inclusion des informations ou des résultats de toute évaluation des risques réalisée par l'Etat ;
 - Identifier, évaluer et comprendre les risques des clients, des pays ou des régions géographiques, des produits et des services, des opérations, les canaux de livraison ou canaux de prestation de services ;
 - Tenir compte de tous les facteurs de dangers connexes avant de déterminer le niveau général des risques, et le niveau approprié et le type de mesures à appliquer pour atténuer ces risques.
- b) Mettre à jour les processus d'évaluation périodiquement et si nécessaire ;
- c) Documenter les opérations d'évaluation qu'ils effectuent, les mettre à jour et les préserver ;
- d) Mettre en place un mécanisme adéquat pour rapporter à l'organe de surveillance et les autorités compétentes des résultats des opérations d'évaluation dès leur finalisation ou sur demande ;
- e) Expliquer et diffuser les résultats d'évaluation des risques pour tous les fonctionnaires.

Article 5 : Les risques, objet de l'article 4 ci-dessus doivent être analysés et évalués à intervalles réguliers et appropriés, et compatibles avec la nature et la taille de l'institution, ainsi qu'avec l'ampleur de ses activités.

Les établissements assujettis doivent également démontrer aux autorités de contrôle et de supervision et aux autorités compétentes que les mesures prises pour identifier et évaluer les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme permettent ce qui suit :

- a) Évaluer le profil de risque de la relation commerciale avec chaque Client ;
- b) Identifier les changements dans les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme, représentés par les nouveaux produits et services offerts grâce à l'application de nouvelles technologies à leurs services ;
- c) Déterminer le but et la nature attendue de la relation avec chaque Client ;
- d) Identifier et reconnaître tout changement lié aux risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme.

Article 6 : Les assujettis doivent effectuer ce qui suit :

- a) Identifier et évaluer les risques de blanchiment d'argent et de financement de terrorisme associés au développement de nouveaux services ou produits et nouvelles pratiques professionnelles, y compris de nouvelles façons de fournir des services, et ceux découlant de l'utilisation de technologies nouvelles ou en cours de développement en relation avec chacun des nouveaux produits et déjà existant ;

- b) Effectuer une évaluation des risques avant de lancer des produits, des pratiques ou des technologies ou leur utilisation ;
- c) Prendre des mesures appropriées pour gérer ces risques et les atténuer, outre les risques spécifiques liés aux relations commerciales et les transactions qui n'impliquent pas la présence physique des parties.

Article 7 : Les assujettis doivent effectuer ce qui suit :

- a) Établir des politiques, des contrôles et des procédures approuvées par la direction supérieure leur permettant de gérer et réduire les risques identifiés (selon leur évaluation ou selon l'évaluation nationale des risques), les superviser et les renforcer si nécessaire ;
- b) Prendre des mesures renforcées pour gérer les risques et les atténuer lorsque des risques élevés sont identifiés ;
- c) Prendre des mesures simplifiées pour gérer les risques et les réduire lorsque de faibles risques sont identifiés ;
- d) S'assurer en permanence du respect de ces procédures et de leur mise à jour régulièrement ;
- e) Surveiller la mise en œuvre de ces contrôles et les renforcer si nécessaire.

Chapitre 2 - Devoirs de vigilance envers la clientèle

Article 8 : Les normes liées à « la connaissance du client » doivent prendre en compte les éléments de base de la gestion des risques et des procédures de contrôle, notamment :

- a) Politique d'acceptation de nouveaux clients ;
- b) Identification de l'identité de la clientèle, du bénéficiaire effectif, et contrôle des mouvements et opérations ;
- c) Contrôle continu sur tous les clients

Avec obligation d'approbation des procédures visées ci-dessus par l'autorité supérieure.

Les assujettis doivent :

- Examiner avec précision les transactions effectuées tout au long de relation d'affaire pour s'assurer qu'elles correspondent avec leur connaissance des clients et leurs activités commerciales, ainsi que leur profil de risques, y compris l'origine des fonds le cas échéant ;
- S'assurer que les documents, les données ou les informations obtenus suite à l'application du devoir de vigilance sont à jour et compatibles avec eux, cela comprend la révision des éléments existants, en particulier pour les catégories de clientèle à hauts risques.

Concernant les clients existants au moment de l'entrée en vigueur de ces nouvelles dispositions, les assujettis doivent appliquer les mesures de vigilance nécessaires en fonction de l'importance des risques qu'ils représentent, et doivent mettre en œuvre en temps opportun les mesures de vigilance nécessaires aux relations existantes, en tenant compte des mesures de vigilance antérieures à l'égard des clients, au moment de leur mise en œuvre, et de l'importance des informations obtenues.

Article 9 : Les assujettis doivent, chacun en ce qui le concerne, prendre les mesures de vigilance prévues au présent chapitre lorsque :

- a) Ils établissent des relations d'affaire ;
- b) Ils effectuent une transaction occasionnelle supérieure à deux millions de dinars algériens ou son équivalent en devises en circulation légale, y compris dans les cas où la transaction est réalisée dans le cadre d'une ou plusieurs transactions qui semblent être liées ;
- c) Ils effectuent une transaction occasionnelle sous forme de virement bancaire dépassant 150 mille dinars algériens ou son équivalent en devises en circulation légale, ou plusieurs transactions qui semblent être liées, et que le montant total dépasse le seuil fixé ;
- d) Il existe un soupçon de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme ou de prolifération d'armes de destruction massive, quel que soit le niveau minimum stipulé dans les règlements ;
- e) Il existe un doute quant à l'exactitude ou l'adéquation des données d'identification du client précédemment obtenues.

Article 10 : Les assujettis doivent prendre des mesures d'identification des clients qu'ils soient habituels ou occasionnels, locaux ou étrangers, et ce en obtenant les informations suivantes :

- a) Si le client est une personne physique :
 - Vérifier l'identité de la personne physique à travers les documents (notamment les documents originaux en cours de validité comprenant une photo à savoir la carte d'identité nationale, le permis de conduire, le passeport pour les étrangers), et au minimum le nom et prénom du client, sa nationalité, sa date et lieu naissance, et son adresse permanente, le numéro de la carte d'identité ou du passeport pour la personne étrangère, lieu et date de la délivrance, nom de la mère, la situation sociale, et le nom du conjoint ;
 - Informations sur l'activité économique du client ; elle est représentée par la nature du travail ou de l'activité du client, ses sources de revenus et son adresse de travail, nom l'employeur ou l'organisme employant et la valeur de revenu mensuel ;
 - Informations sur la résidence, la résidence réelle ou actuelle ;
 - Information de contact du client, représentée par le numéro de téléphone du client et son adresse mail ;
 - Toute autre information que les institutions financières jugent nécessaires d'obtenir selon la nature et le degré des risques.
- b) Si le client est une personne morale, y compris tout type d'organisation à but non lucratif, les assujettis doivent :
 1. Comprendre la nature de la personne morale et de ses activités, ainsi que sa structure de propriété et de contrôle ;
 2. Identifier et vérifier l'identité de la personne morale en obtenant les informations requises notamment par :
 - La présentation d'un original de son statut et tout document prouvant qu'il est légalement enregistré ou agréé, et qu'il a une existence et une adresse réelles au moment de son identification ;

- La vérification de l'adresse en présentant un document officiel de preuve de résidence ;
 - Les pouvoirs qui régissent et engagent la personne morale, ainsi que les noms des personnes concernées qui occupent des fonctions de direction.
3. Déterminer les bénéficiaires effectifs des clients et prendre des mesures adéquates pour vérifier l'identité de ces personnes en utilisant des informations ou des données associées obtenues auprès d'une source fiable, ayant l'assurance de savoir qui est le bénéficiaire effectif ;
4. Pour les agents et courtiers qui travaillent pour le compte d'autrui, ou toute autre personne prétendant agir au nom du client, les assujettis, outre les documents stipulés ci-dessus, doivent vérifier les pouvoirs qui leur sont accordés.

Une copie de chaque document prouvant l'identité, l'agence et l'adresse doit être préservée.

En aucun cas les assujettis doivent ouvrir ou garder des comptes anonymes ou numérotés, ou des comptes sous des noms fictifs, ou traiter avec des personnes non identifiées ou des personnes portant des noms fictifs, ou des banques fictives.

Article 11 : Lorsque le risque de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme semble faible et qu'il est nécessaire de ne pas interrompre le déroulement normal de l'activité, l'identité du client et du bénéficiaire effectif doivent être vérifiées avant ou pendant l'établissement de la relation d'affaire, ou l'exécution des transactions pour le cas des clients occasionnels. Par ailleurs, les établissements assujettis peuvent effectuer une vérification après l'établissement de la relation d'affaires à condition que :

- Cela se produit dans des délais raisonnables ;
- C'est nécessaire pour ne pas perturber le déroulement normal des affaires ;
- Gérer les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme et de manière efficace.

Les assujettis doivent adopter des mesures appropriées de gestion des risques par rapport aux circonstances dans lesquelles le client peut profiter de la relation d'affaire avant l'opération de vérification, cette opération doit inclure un ensemble de procédures :

- Déterminer des restrictions, des seuils ou des contrôles sur le nombre et les types/ou la quantité des transactions ou des opérations qui peuvent être effectuées ;
- Identifier les opérations importantes ou complexes qui dépassent les seuils prévus pour ce type de relation.

Il est interdit de reporter l'opération de vérification dans les cas suivants :

- Présence d'indicateurs de risque élevés ;
- Lorsqu'il existe des soupçons de blanchiment d'argent ou financement de terrorisme ;

- Lorsqu'il s'agit des informations essentielles d'identification du client, à savoir ; les informations de la carte d'identité ou du passeport, ou les documents d'identité relatifs à la personne morale.

Article 12 : Les assujettis doivent prendre des mesures adéquates selon les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme qui découlent du client et de la relation d'affaire, pour déterminer les bénéficiaires effectifs, et déterminer si le bénéficiaire est une personne politiquement exposée pour le cas des personnes physiques, et vérifier leur identité à travers les éléments suivants :

- a) Déterminer si le client agit pour lui-même et pour son intérêt, et si tel est le cas, il doit signer une déclaration attestant qu'il est le bénéficiaire effectif de la relation d'affaire ;
- b) Dans le cas où le client n'agit pas pour lui-même et pour son propre compte, ou lorsque les assujettis doutent de la véracité de la déclaration du client, ils doivent déterminer la personne physique ou les personnes physiques bénéficiaires ou les personnes contrôlant ultimement et définitivement la relation d'affaire, ou les personnes pour lesquelles ou à la place desquelles la transaction a été effectuée, ou qui exercent un contrôle final et définitif sur les comptes du client, et déterminer la qualité par laquelle le client agit au nom du bénéficiaire effectif ;
- c) Appliquer les procédures d'identification et de vérification de l'identité de la personne physique prévues dans la présente instruction sur le ou les bénéficiaires effectifs identifiés, conformément aux dispositions du premier alinéa de cet article, de façon à convaincre les assujettis qu'ils ont identifié le bénéficiaire effectif.

Article 13 : Le ou les bénéficiaires effectifs de la personne morale sont déterminés et les mesures nécessaires seront prises pour vérifier leur identité comme suit :

- a) La ou les personnes physiques détenant directement ou indirectement un pourcentage égal ou supérieur à 20 % du capital ou des droits de vote ;
- b) Dans le cas où l'identité du ou des bénéficiaires effectifs n'est pas confirmée, ou si l'identité du ou des bénéficiaires effectifs n'a pas été déterminée après application de le critère (a), le bénéficiaire effectif est la ou les personne (s) physique(s) qui exerce (nt) un contrôle effectif ou légal, par tout moyen direct ou indirect, sur l'administration, les organes d'administration ou de direction, ou sur l'assemblée générale, ou sur le déroulement des affaires de la personne morale, à travers la détermination du contenu des décisions prises par l'assemblée générale grâce aux droits de vote dont il dispose, ou par la jouissance, en qualité d'associé ou d'actionnaire, du pouvoir de nommer ou de révoquer la majorité des membres de la direction ou de la gestion, de la société, ou des organes de contrôle, ou d'autres outils de surveillance ou de contrôle ;
- c) En cas de non identification du bénéficiaire (s) effectif (s) selon les deux critères (a) (b), le bénéficiaire effectif est la personne physique ayant la qualité de représentant légal de la société conformément à la législation en vigueur.

Article 14 : Pour garantir que les données qu'ils détiennent sur les clients sont à jour, les assujettis doivent les mettre à jour annuellement, en fonction de :

- a) L'importance des risques que représente le client ;
- b) Lorsqu'ils effectuent une opération importante qui n'est pas compatible avec leur connaissance du client, de ses activités commerciales et son profil de risque ;
- c) A l'occasion d'une modification de base des normes de documentation sur le client, ou un changement majeur dans le mode de gestion du compte, ainsi que dans les cas 4 et 5 prévus à l'article 9 de la présente instruction.

Toutefois, si un établissement assujetti constate à un moment donné que les informations dont il dispose concernant un client sont insuffisantes, il doit prendre les mesures nécessaires pour obtenir toutes les informations utiles dans les plus brefs délais.

Article 15 : Les établissements assujettis peuvent appliquer des mesures nécessaires de vigilance simplifiées à l'égard de certains clients à condition que des risques faibles soient identifiés et évalués et que cette évaluation soit cohérente avec les évaluations des risques nationales et sectorielles et avec leurs propres évaluations. Ses mesures doivent être proportionnelles aux facteurs de risque les plus faibles.

Les mesures simplifiées consistent notamment à ce qui suit :

- a) Vérifier l'identité du client et du bénéficiaire effectif après l'établissement de la relation d'affaire ;
- b) Réduire la fréquence des mises à jour des éléments d'identification des clients ;
- c) Réduire l'intensité de la vigilance continue et la profondeur de l'examen des opérations à une limite raisonnable.

Les mesures de vigilance simplifiées ne sont pas acceptables en cas de soupçon de blanchiment ou de financement de terrorisme, ou dans des cas spécifiques présentant des risques plus élevés.

Article 16 : Les sociétés d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) doivent prendre les mesures suivantes, outre les procédures de vigilance requises pour les clients et les bénéficiaires effectifs conformément aux dispositions de ce chapitre :

- a) Prendre des mesures de vigilance sur les bénéficiaires de contrats d'assurance vie et autres produits d'assurance investissement, dès l'identification ou dénomination de ces bénéficiaires :
 1. Obtenir le nom de la personne pour les bénéficiaires des personnes physiques ou morales spécifiquement désignées nommément ;
 2. Obtenir des informations suffisantes sur les bénéficiaires nommés par des attributs ou des catégories (comme un mari ou enfants au moment où survient l'incident assuré) ou par d'autres moyens comme un testament, pour que les sociétés d'assurance et de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) puissent identifier le bénéficiaire au moment de l'indemnisation ;
 3. Vérification de l'identité des bénéficiaires visés au paragraphe 1 de cet article, au moment de l'indemnisation.

- b) Considérer le bénéficiaire d'un contrat d'assurance vie comme un facteur de risque associé pour déterminer l'applicabilité des mesures requises de vigilance renforcée. Et lorsque les entreprises d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) parviennent à considérer le bénéficiaire de l'assurance comme étant une personne morale à hauts risques, des procédures de vigilance renforcées nécessaires doivent être appliquées conformément aux dispositions de cette instruction, y compris la prise de mesures adéquates pour identifier le bénéficiaire effectif d'un contrat d'assurance et le vérifier au moment de l'indemnisation.

Les entreprises d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) doivent élaborer et prendre les mesures nécessaires pour déterminer si une personne politiquement exposée est bénéficiaire ou bénéficiaire effectif d'un contrat d'assurance vie. Si tel est le cas, elles doivent procéder comme suit :

- Informer l'autorité supérieure avant de verser une indemnisation à partir du produit d'assurance-vie et procéder à un examen attentif de la relation d'affaire ;
- Envisager l'envoi d'une déclaration de soupçon à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

Article 17 : Les assujettis sont tenus d'avoir à leur disposition un système de gestion des risques approprié pour déterminer si le client potentiel ou le client actuel ou le bénéficiaire effectif est une personne politiquement exposée au sens de la loi n°05-01 du 27 Dhou al-Hijah 1425, correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, mentionnée ci-dessus, et de prendre toutes les mesures adéquates pour déterminer l'origine de la richesse et des fonds et assurer une surveillance renforcée et permanente de la relation d'affaire.

Aussi, ils doivent obtenir l'autorisation de l'autorité supérieure avant d'entrer en relation avec un nouveau client, une personne politiquement exposée, et appliquer les mesures nécessaires aux membres de la famille de la personne politiquement exposée et à ceux qui y sont étroitement associés, comme prévu dans cet article.

Une personne étroitement liée aux personnes mentionnées ci-dessus est toute personne physique connue pour avoir des relations d'affaires étroites avec elles.

Chapitre 3 - Conservation des documents

Article 18 : Les assujettis doivent répondre sans délais aux demandes des autorités compétentes et leur permettre d'accéder aux :

- Documents obtenus en partie, dans le cadre des procédures de vigilance envers la clientèle, les livres de comptes, les correspondances commerciales, ainsi que les résultats de toute analyse réalisée sur une période de cinq (5) ans au moins, après la fin de la relation commerciale ou la date de l'opération occasionnelle ;
- Tous les documents et registres liés aux transactions locales et internationales effectuées sur une période de cinq (5) ans au moins après leur exécution.

Cette documentation doit être suffisante pour permettre la reconstitution des transactions individuelles, afin d'apporter des preuves si nécessaires dans le cadre des poursuites pénales.

Chapitre 4 - Banques correspondantes

Article 19 : Les banques correspondantes sont tenues de :

- a) Concernant les relations de correspondances bancaires transfrontalières, les institutions financières doivent :
 - Recueillir suffisamment d'informations sur leurs correspondants bancaires pour bien comprendre la nature de leur activité et pour l'évaluation sur la base d'informations accessibles au public, leur réputation, et la qualité de contrôle auquel ils sont soumis, qui consiste notamment à savoir si le correspondant a fait l'objet d'une enquête ou d'une action d'une autorité de contrôle en matière de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme.;
 - S'assurer que la décision d'établir une relation d'affaire avec les banques correspondantes a été prise par l'autorité supérieure ;
 - Evaluer les diligences établies par le correspondant dans le domaine de la lutte contre le blanchiment et le financement de terrorisme ;
- b) La compréhension claire des responsabilités de chaque institution dans la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme ;
- c) La stipulation dans la convention de correspondant bancaire de l'échange d'informations à la demande de l'établissement assujetti ;
- d) Les dispositions du paragraphe 1 susmentionné s'appliquent aux autres relations similaires à la relation de correspondance bancaire résultant des opérations de titres ou transferts des fonds, que ce soit au profit d'une institution financière transfrontalière à titre principal ou au profit de ses clients ;
- e) En ce qui concerne les comptes de correspondants, les établissements assujettis doivent s'assurer que le correspondant :
 - Applique des mesures de vigilance pour ses clients qui ont un accès direct aux comptes bancaires correspondants ;
 - En mesure de fournir les informations pertinentes, sur demande de la banque correspondante ;
 - Interdit aux institutions assujetties d'établir ou de diriger une relation de correspondant bancaire avec des banques fictives. Ces établissements assujettis doivent également veiller à ce que les banques correspondantes n'autorisent pas le recours à des banques fictives pour leurs comptes ;

- Interdit d'entrer en relation ou d'entretenir une relation de correspondant bancaire avec une banque ou une société exerçant des activités similaires, établie dans un pays où cet établissement ne dispose pas d'une présence physique effective lui permettant d'exercer ces activités administratives et managériales, si elles ne sont pas associées à une institution ou à un groupe organisé.

Chapitre 5 - Déclaration de soupçon

Article 20 : Les assujettis doivent envoyer les déclarations de soupçons dans la forme réglementaire prévue et demander l'accusé de réception.

Les assujettis doivent reporter l'exécution de toute opération liée à des fonds qui semblent provenir ou soupçonnés d'être destinés au blanchiment d'argent et/ou liés au financement du terrorisme, et de la signaler à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

Le soupçon doit être notifié dès qu'il existe, même s'il n'est pas possible de reporter l'exécution de ces opérations ou après leur réalisation.

Il doit être communiqué sans délai à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier tout élément de nature à modifier l'évaluation menée par les assujettis au cours de la déclaration de soupçon, ainsi que toute information permettant de confirmer ou d'infirmer le soupçon.

Aussi, les assujettis doivent respecter les mesures conservatoires prévues dans l'article 18 de la loi n°05-01 relative à la prévention et la lutte contre blanchiment d'argent et du financement du terrorisme, modifiée et complétée, et veiller à leur application.

Article 21 : La déclaration de soupçon est adressée exclusivement à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier. La déclaration de soupçon et ses résultats, ou les informations qui s'y rapportent, envoyées par les assujettis à la Cellule, rentrent dans le cadre du secret professionnel et ne peuvent être communiquées au client ou le bénéficiaire des opérations.

Il est requis des assujettis d'envoyer des informations complémentaires liées à des soupçons de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme sur demande de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier dans les délais spécifiés par la Cellule.

Il est requis des assujettis de répondre sans délais à toute autre demande émise par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier même si elle n'est liée à aucune déclaration de soupçon.

Article 22 : Si les assujettis ne sont pas en mesure de se conformer aux obligations de vigilance, ils doivent :

- Ne pas ouvrir ou créer de compte, ne pas entrer en relation d'affaire ou réaliser des opérations ;
- Mettre fin à la relation d'affaire pour les clients actuels ;
- Envisager l'envoi de déclarations de soupçon à la Cellule concernant les opérations ou les activités suspectes du client.

Article 23 : Lorsque les assujettis soupçonnent qu'une opération est liée au blanchiment d'argent ou au financement du terrorisme, et qu'ils ont des raisons de croire que le client pourrait être informé sur l'application des mesures de vigilance, ils doivent s'abstenir d'effectuer cette action et d'envoyer une déclaration de soupçon à la Cellule de traitement du Renseignement Financier.

Chapitre 6 - Pays à hauts risques

Article 24 : Les assujettis doivent appliquer les mesures de vigilance renforcées suivantes sur les relations d'affaire et opérations financières réalisées avec les personnes physiques et personnes morales, y compris les institutions financières des pays définis par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier, que ce soit en fonction des décisions du Groupe d'Action Financière ou de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier indépendamment :

- a) Mesures de vigilance renforcées prévues dans cette instruction ;
- b) Toute mesure ou procédure renforcée supplémentaire diffusée par la cellule ;
- c) Toute autre mesure renforcée ayant un effet similaire en matière d'atténuation des risques.

Les assujettis doivent également appliquer les procédures diffusées par la Cellule concernant les contre-mesures spécifiques aux pays à hauts risques.

Chapitre 7 - Informations et Formation / Contrôle Interne

Article 25 : Les assujettis doivent élaborer et mettre en œuvre des programmes de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, en tenant compte la dimension de l'activité commerciale et les risques résultant du blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, notamment les politiques et procédures de contrôle internes suivantes :

- Nommer au moins un cadre supérieur au niveau de la direction, chargé de la conformité en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, chargé de veiller au respect du contrôle, des politiques et des procédures en matière de prévention et lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. La personne en question est également le correspondant principal de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier et des autres organismes compétents ;
- Permettre au responsable de la conformité de travailler en toute indépendance, en garantissant la confidentialité des informations qu'il reçoit ou transmises de sa part conformément aux dispositions de la loi n°05-01 modifiée et complétée, et de cette instruction, et lui permettre de vérifier les registres et données nécessaires pour procéder à l'inspection et à la revue des systèmes mis en place par l'institution financière pour lutter contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive ;
- Fonction d'audit indépendante d'évaluation du système ;

- Procédures de sélection garantissant des normes de compétences supérieures dans la nomination des fonctionnaires ;
- Un programme de formation permanent du personnel pour assurer leur familiarisation avec le système de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive, le planning et le contenu doivent s'adapter aux besoins spécifiques de l'établissement.

Article 26 : Les assujettis doivent s'assurer de la communication de ces procédures à tous les fonctionnaires, et qu'elles permettent pour chaque agent de signaler toute opération suspecte au responsable de la conformité en matière de prévention et de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

Article 27 : Le programme de prévention et de détection et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, comme stipulé dans l'article 3 de cette instruction, rentre dans le cadre de contrôle interne des assujettis.

Chapitre 8 - Le Groupe et ses Filiales

Article 28 : Les établissements assujettis appartenant à un Groupe financier doivent établir, au niveau du Groupe, des programmes de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et de la prolifération des armes de destruction massive, qui s'appliquent et conviennent à toutes les filiales et succursales dont le groupe détient une participation majoritaire. Outre les mesures prévues dans le chapitre 7 ci-dessus, ces programmes comprennent également :-

- Les politiques et les procédures approuvées par l'autorité supérieure, concernant l'échange d'informations nécessaires au devoir de vigilance à l'égard de la clientèle et à la gestion des risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme ;
- Fournir des informations relatives aux clients, aux comptes et aux opérations reçues des succursales et des filiales dans lesquelles le Groupe détient une participation majoritaire, et des fonctions de conformité, d'audit et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme au niveau du Groupe.

Ces informations doivent inclure des données et des analyses de transactions ou d'activités qui semblent inhabituelles.

De même, lorsque cela est pertinent et approprié pour la gestion des risques, les filiales et succursales dans lesquelles le Groupe détient une participation majoritaire doivent également recevoir ces informations des services de conformité du Groupe ;

- Des garanties satisfaisantes en termes de confidentialité et d'échange d'information mutuel, y compris des garanties de non divulgation.

Article 29 : Lorsque l'État d'accueil ne permet pas la mise en œuvre appropriée des mesures de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme prévues dans la loi n° 05-01 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, et la présente instruction, les établissements assujettis doivent s'assurer que les filiales et les succursales, dont le Groupe détient une participation majoritaire, appliquent des mesures supplémentaires appropriées afin de gérer d'une manière adéquate les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme, et en informer les autorités de contrôle et/ou de régulation et/ou de supervision du pays d'origine.

Il est permis aux filiales et succursales majoritaires des établissements assujettis établies à l'étranger d'appliquer des mesures de lutte contre le blanchiment d'argent et de financement du terrorisme dans le pays d'origine lorsqu'elles les considèrent plus restrictives, dans la limite permise par les lois et réglementations du pays d'accueil.

Chapitre 9 - Mise en œuvre des résolutions du Conseil de Sécurité

Article 30 : Les assujettis doivent :

- Mettre en œuvre immédiatement les résolutions émises par les comités d'exécution des résolutions du Conseil de Sécurité prises en vertu de la Charte II des Nations Unies, notamment le gel des biens et l'interdiction d'entrer en relation d'affaires ou d'exécuter des opérations ;
- Mettre en place des systèmes électroniques nécessaires pour assurer la mise en œuvre des résolutions onusiennes mentionnées ci-dessus.

Chapitre 10 - sanctions

Article 31 : Le non-respect des dispositions de la loi 05-01 mentionnée ci-dessus, et des textes pris pour son application, notamment de la présente instruction, sera puni des peines prévues par la réglementation en vigueur.

Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier

Mohammed SAUDIA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère des Finances

وزارة المالية

Cellule de Traitement du Renseignement Financier

خلية معالجة الاستعلام المالي

تعليمية رقم 03 لسنة 2023

المؤرخة في 21 جمادى الأولى الموافق لـ 05 ديسمبر 2023

المتعلقة بالتزامات الخاضعين اتجاه الأشخاص المعرضين سياسيا.

إن رئيس خلية معالجة الاستعلام المالي،

- بمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1443، الموافق لـ 4 جانفي سنة 2022، الذي يحدد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وسيرها،
- وبعد مداولة مجلس خلية معالجة الاستعلام المالي،

يصدر التعليمية الآتي نصها:

المادة 1 : تهدف هذه التعليمية إلى تحديد التزامات الخاضعين إتجاه زبائنهم من الأشخاص المعرضين سياسيا.

المادة 2 : يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمية المعاني المخصصة لها أدناه :

الأشخاص المعرضين سياسيا : عرف الشخص المعرض سياسيا وفقا للتعريف الوارد في المادة 4 من القانون 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما المعدل و المتمم، بأنه كل جزائري، أجنبي، منتخب أو معين، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج، وظائف عليا تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية، و كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية، وكذا الأشخاص الذين يمارسون أو مارسوا وظائف مهمة لدى أو لصالح المنظمات الدولية.

المستفيد الحقيقي : الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين في آخر المطاف :

- يحوزون أو يراقبون الزبون، أو وكيل الزبون، أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة و/ أو؛
- الشخص الطبيعي الذي تتم لصالحه عملية أو تعقد لصالحه علاقة عمل؛
- الأشخاص الذين يمارسون، في آخر المطاف، رقابة فعلية على الشخص المعنوي.

المادة 5 : على الخاضعين وضع واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد ما إذا كان الزبون، من المعرضين سياسياً، مستقيماً حقيقياً، من عقد التأمين على الحياة، وينبغي أن يحدث ذلك على أقصى تقدير، عند دفع التعويضات وعند تحديد مخاطر أكثر ارتفاعاً، وإذا ما تحقق ذلك يتعين عليهم القيام بالآتي :

- إبلاغ الإدارة العليا قبل دفع تعويضات من عائدات التأمين على الحياة؛
- إجراء فحص دقيق لمجمل علاقة العمل؛
- النظر في إبلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي.

المادة 6 : يعاقب على عدم الإمتثال لأحكام القانون 05-01 المذكور أعلاه، المعدل والمتمم والنصوص المتخذة لتطبيقه لاسيما هذه التعلية، بالعقوبات المقررة في القوانين السارية المفعول.

رئيس خلية معالجة الاستعلام المالي
محمد سعودية

**Instruction n°03 de l'année 2023,
du 21 Jumada El-Oula, correspondant au 05 décembre 2023
relative aux obligations des assujettis à l'égard
des Personnes Politiquement Exposées**

Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

- Vu la loi n° 05-01 du 27 Dhou-el Hidjah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, telle que modifiée et complétée,
- Conformément au décret exécutif n° 22-36 du 1er Joumada Ethania 1443 correspondant au 4 janvier 2022, fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,
- Après délibération du Conseil de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

Emet l'instruction dont la teneur suit :

Article 1 er : La présente instruction vise à définir les obligations des assujettis à l'égard de la clientèle parmi les personnes politiquement exposées.

Article 2 : Les termes et expressions contenus dans la présente instruction ont les significations ci-dessous :

Personnes Politiquement Exposée : Une personne politiquement exposée est définie conformément à la définition prévue à l'article 4 de la loi n°05-01 du 27 Dhu al-Hidjah 1425, correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, stipulant que tout Algérien, étranger, élu ou nommé, ayant exercé ou exerce en Algérie ou à l'étranger de hautes fonctions législatives, exécutives, administratives ou judiciaires, et les hauts responsables des partis politiques, ainsi que les personnes qui exercent ou ayant exercé des fonctions importantes auprès ou pour des organisations internationales.

Bénéficiaire effectif : La personne(s) physique(s) qui, in fine :

1. Détiennent ou contrôlent le client, l'agent du client ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie ;
2. La personne physique pour laquelle une transaction est réalisée ou pour laquelle une relation d'affaire est conclue ;
3. Des personnes qui, ultimement, exercent un contrôle effectif sur la personne morale.

Assujettis : Les institutions financières, les établissements et professions non financières désignées ainsi que leurs annexes opérant à l'étranger, dans la mesure de ce qui est autorisé par les lois et réglementations en vigueur dans les pays dans lesquels ces annexes opèrent.

Client : Personne physique ou morale ou qui traite avec l'assujettis.

Relation d'affaire : La relation qui s'établit entre le client et toute institution financière, liée à toute activité.

Article 3 : Les institutions financières et les entreprises et professions non financières désignées sont tenues d'identifier et de comprendre et d'évaluer les risques et d'appliquer une approche basée sur les risques dans les procédures de vigilance à l'égard des clients des personnes politiquement exposées, qui représentent les risques prévus par la loi n° 05-01 susmentionnée, modifiée et complétée, ainsi que ses textes d'application, notamment les instructions émises par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier CTRF, et mettre en place des politiques, stratégies et procédures nécessaires à cet effet.

Article 4 : Outre les mesures de vigilance prévues par la loi n°05-01, modifiée et complétée, susvisée et ses textes d'application, les assujettis sont tenus de prendre les mesures mentionnées ci-dessous à l'égard des personnes politiquement exposées :

- Mettre en place un système de gestion des risques approprié permettant de déterminer si le client ou son représentant ou le bénéficiaire effectif ou un membre de sa famille ou les personnes auxquelles il est étroitement associé, sont parmi les personnes politiquement exposées, y compris une politique d'acceptation des clients de cette catégorie qui tient compte de la classification des clients selon leur degré de risque avec l'obligation de revoir cette classification périodiquement ou en cas de changement le cas échéant ;
- Élaborer des politiques, procédures et contrôles des systèmes clairs pour l'établissement de la relation d'affaire avec les personnes politiquement exposées ;
- Ne pas entrer en relation d'affaire, ou poursuivre une relation d'affaire avec des personnes politiquement exposées, sauf après avoir obtenu une autorisation de l'autorité supérieure, pris des mesures de vigilance renforcées, et adopté une surveillance stricte ;

- Prendre des mesures raisonnables pour déterminer l'origine des fonds des personnes ou des bénéficiaires effectifs identifiés comme personnes politiquement exposées ;
- Effectuer un suivi continu de la relation d'affaire, vérifier sa sécurité et sa proportionnalité avec l'activité financière, et porter un soin particulier aux mouvements, et aux opérations effectuées, et le but de ces opérations, et en enregistrer les résultats dans des registres spéciaux.

Article 5 : Les assujettis doivent prendre les mesures nécessaires pour déterminer si le client est une personne politiquement exposée, un bénéficiaire effectif du contrat d'assurance-vie, au plus tard au moment du versement de l'indemnisation et lorsque des risques plus élevés sont identifiés. Si tel est le cas, ils doivent procéder comme suit :

- Informer l'autorité supérieure avant de verser une indemnité à partir du produit de l'assurance-vie ;
- Procéder à un examen attentif de toute la relation d'affaire ;
- Envisager l'envoi d'une déclaration de soupçon à la CTRF.

Article 6 : Le non-respect des dispositions de la loi 05-01 mentionnée ci-dessus, modifiée et complétée, et de ses textes application, notamment la présente instruction, est puni des peines prévues par la réglementation en vigueur.

Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier
Mohammed SAOUDIA